المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

13 et 14/06/2015

فصل جديد من التوتر بين المغرب وأمنيستي

السكتاوي لـ«أخبار اليوم»: قيل لنا إن منظمة العفو الدولية لا تحتاج إلى إذن لدخول المغرب

عبد المجيد أمياي
محمد عدة

بعد المواجهة بين الرباط ومنظمة العفو الدولية، إثر صدور تقرير يشير إلى استمرار حالات التعذيب بالمغرب، عاد التوتر ليخيم على العلاقة بين الطرفين من جديد. مساء أول أمس، تم ترحيل مسؤولين بارزين في أمنيستي بعدما باشرا بحثا ميدانيا حول وضعية حقوق الإنسان بالنسبة إلى المهاجرين واللاجئين الموجودين على التراب المغربي، هما البريطاني جون دالهاوزن، مدير برنامج أمنيستي لأوربا وآسيا الوسطى، والبلجيكية إريم آرف رايفيلد، الباحثة في شؤون الهجرة واللجوء بأمنيستي، حيث تم ترحيل الأول إلى بريطانيا انطلاقا من الرباط، فيما الثانية تم تسفيرها عن طريق مطار وجدة أنكاد إلى العاصمة الفرنسية باريس.

وعن أسباب الطرد، أكدت الداخلية، في البلاغ نفسه الذي توصلت «أخبار اليوم» بنسخة منه، أنه يأتي على خلفية قيام المعنيين بالأمر بإجراء بحث ميداني حول وضعية المهاجرين وطالبي اللجوء بالمغرب دون الحصول على إذن مسبق من السلطات المعنية، مشيرا إلى أن السلطات كانت قد طلبت، عبر المندوبية، من المنظمة المذكورة عدم القيام بهذه المهمة إلى حين الاتفاق بين الطرفين.

فيما قال محمد السكتاوي، مدير فرع المغرب لمنظمة العفو الدولية بالمغرب، في تصريح لـ«أخبار اليوم»، «في 18 ماي كان لنا لقاء رسمي مع المندوبية بحضور تمثيلي لوزارات الداخلية والخارجية والعدل وإدارة السجون، فقيل لنا بالحرف: "إنكم مرحب بكم في المغرب في أي وقت شئتم، وإن المغرب ليس بلدا مغلقا في وجه المنظمات الدولية"، وكان الكاتب العام للمندوبية يترأس هذا الاجتماع».

التفاصيل ص 2

توتر جديد يطفو على السطح بين المغرب ومنظمة العفو الدولية، بعد حادثة منع مخيم المنظمة في شتنبر من السنة الماضية، وقيام أمنستي بحملتها حول مناهضة التعذيب..

السكتاوي لـ"أخبار اليوم": قيل لنا إن "أمنيستي" لا تحتاج إلى إذن لدخول المغرب

فصل جديد من التوتر بين المغرب ومنظمة العفو الدولية

جون دالهاوزن |

إريم آرف رايفيلد|

عبد المجيد أمياي
محمد عدة

بستمر مسلسل التوتر بين منظمة العفو الدولية والسلطات المغربية، فبعد حادثة منع مخيم المنظمة في شتنبر من السنة الماضية، وقيام أمنستي بحملتها حول مناهضة التعذيب، والتي جعلت من المغرب نموذجا لها، طفا على السطح احتقان جديد بين المغرب والمنظمة الحقوقية العالمية، حيث أقدمت السلطات المغربية، مساء أول أمس، على ترحيل مسؤولين بارزين في أمنستي، بعدما باشرا بحثا ميدانيا حول وضعية حقوق الإنسان لدى المهاجرين واللاجئين الموجودين على التراب المغربي. وعللت وزارة الداخلية قرارها هذا، بأنه يأتي «تنفيذا لأحكام القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية». وعن أسباب الطرد، أكدت الداخلية في البلاغ نفسه، الذي توصلت «أخبار اليوم» بنسخة منه، أنه يأتي على خلفية قيام أعضاء من أمنستي بإجراء بحث ميداني حول وضعية المهاجرين وطالبي اللجوء بالمغرب دون الحصول على إذن مسبق من السلطات المعنية، مشيرا إلى أن السلطات كانت قد طلبت عبر المندوبية من المنظمة المذكورة بعدم القيام بهذه المهمة إلى حين الاتفاق بين الطرفين.

> الداخلية: المغرب طلب من أمنستي عدم القيام بهذه المهمة إلى حين الاتفاق بين الطرفين

وقال محمد السكتاوي، مدير فرع المغرب لمنظمة العفو الدولية، في اتصال بـ«أخبار اليوم»، إن الأجنبيين المعنيان بقرار الطرد هما: البريطاني جون دالهاوزن (John Dalhuisen)، مدير برنامج أمنستي لأوربا وآسيا الوسطى، والبلجيكية «إريم آرف رايفيلد» (Irem Arf Rayfield)، الباحثة في شؤون الهجرة واللجوء بامنستي، حيث تم ترحيل الأول صوب بريطانيا انطلاقا من الرباط، فيما تم ترحيل الثانية عن طريق مطار وجدة ـ انكاد نحو العاصمة الفرنسية باريس.

وأضاف السكتاوي، «في 18 مايو الماضي طلبنا من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تيسير هذه الزيارة مع توضيح كل تفاصيل الزيارة، وهو الطلب نفسه الذي وجهناه إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وفي 26 مايو رد المجلس الوطني لحقوق الإنسان على طلب البعثة بالإيجاب عن الزيارة وقبوله عقد لقاء مع أعضاء الزيارة المحتملة، بينما تلقينا في 3 يونيو رسالة من المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بطلب يدعونا فيه للمرة الثالثة إلى تأجيل هذه الزيارة، بعدما تم تأجيلها شهري أكتوبر ونونبر على التوالي من سنة 2014، إذ جاء في الرسالة أن التأجيل سيكون إلى أجل لاحق، إلى حين عقد لقاء بين الجانبين. بالنسبة إلينا هناك مؤسسة وطنية رسمية، وهي المجلس الذي وافق على الزيارة. اجبنا المندوبية بأن منظمة العفو الدولية ستجري هذه الزيارة لأنها أجلت ثلاث مرات، كما يجب أن نذكر أنه في 18 مايو كان لنا لقاء رسمي مع المندوبية بحضور تمثيلية لوزارة الداخلية والخارجية والعدل وإدارة السجون، فقيل لنا بالحرف (مرحب بكم في المغرب في أي وقت شئتم، وان المغرب ليس بلدا مغلقا في وجه المنظمات الدولية)، وكان الكاتب العام للمندوبية هو من ترأس هذا الاجتماع».

وفي بلاغ للمنظمة، نشر على موقعها الإلكتروني الرسمي، قالت آنا نيبسطات، المديرة الأولى للأبحاث في منظمة العفو الدولية: «إن قرار طرد اثنين من باحثي منظمة العفو الدولية من المغرب، لأنهما باشرا تحقيقاتهما حول حالة حقوق الإنسان لدى المهاجرين واللاجئين، يفند تفاخر المغرب بكونه مفتوح أمام المنظمات الحقوقية».

وقال السكتاوي: «إن منظمة العفو الدولية تعتبر أن قرار الطرد يضع التصريحات المغربية حول حقوق الإنسان محط تساؤل، وأن المنظمة تتساءل حول جدوى أن منظمة العفو الدولية لا تحتاج إلى أي تصريح أو إذن مسبق للاشتغال داخل التراب المغربي».

مصادر «أخبار اليوم» كشفت بأن توقيف «إريم» بمدينة وجدة جاء مباشرة بعد انتهائها من لقاء جمعها مع ممثلين عن فرع «المنظمة المغربية لحقوق الإنسان» بمقر الأخيرة بمدينة وجدة، حيث طلب منها رجال الأمن، ومن المترجمة المغربية، التي كانت برفقتها مباشرة بعد مغادرتها لمقر الجمعية المذكورة، مرافقتهم إلى مقر الأمن الذي لم يكن يبعد إلا ببضعة أمتار، حيث تم التحقق من هويتها قبل أن تصدر السلطات المغربية قرارا بترحيلها عن طريق مطار وجدة ـ انكاد. «قبل لقاء المنظمة التقت الباحثة في شؤون الهجرة واللجوء مع بعض الحقوقيين والمهتمين بشؤون الهجرة بوجدة بمقهى بشارع محمد الخامس قبل أن تنطلق في برنامج الزيارة المرتبط بتحقيق ميداني عن الهجرة واللجوء بالمغرب»، تقول المصادر نفسها.

فيما أكدت مصادر «أخبار اليوم» من الرباط أن جون دالهاوزن، كان في فندق في العاصمة الرباط، عند الزوال تقريبا، حيث اقتيد إلى مخفر وتم التحقيق معه لأكثر من أربع ساعات. ثم قدم له قرار الطرد الذي ذكر فيه كسبب رسمي» أن زيارته تعتبر «تهديدا للنظام العام» مع تحذيره من العودة إلى المغرب. وعلقت أمنستي على واقعة التحقيق مع جون دالهاوزن، مديرها في أوروبا وآسيا الوسطى، «أن الاستجواب كان مهذبا وبكل احترام، وأنه نقل إلى مطار الرباط ـ سلا، حيث تم ترحيله نحو لندن».

أخيرا..
لجنة لتعديل قانون الإجهاض

الخطر يكمن في التفاصيل

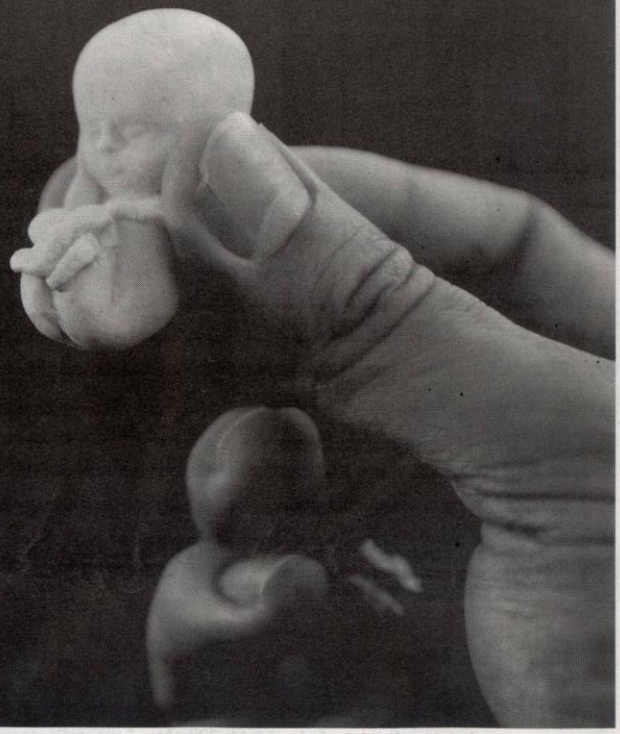

ثمن جميع المتدخلين والمهتمين بنتائج المشاورات الخاصة بموضوع الإجهاض، إلا أنهم اختلفو حول عدم توسيع الحالات التي يسمح بوضع حد لحملها وتحديدها في ثلاث حالات وهي أولا: يشكل الحمل خطرا على حياة الأم أو على صحتها. وثانيا: في حالات الحمل الناتج عن اغتصاب أو زنا المحارم. وثالثا: في حالات التشوهات الخلقية الخطيرة والأمراض الصعبة التي قد يصاب بها الجنين، جاء هذا كذلك على أساس على أن الأصل في الإجهاض أنه لا يجوز شرعا إلا في حالات استثنائية، حيث أن الشرع جاء لرفع الحرج ودفع الضرر، ومن هنا وجدت حالات استثنائية خاصة جدا يجوز فيها إسقاط الجنين، وهي التي يصح أن توصف بالعذر الشرعي، وهو الذي يقرر شرعيته أهل العلم بالأحكام الشرعية. وقد اعتبر البعض أن هناك حالات من الضروري عدم متابعتها قانونيا إذا رغبت في وضع حد لحملها كالمختلة عقليا والفتاة القاصر، ولإيجاد حل لهذا الأمر تعكف لجنة مكونة من أعضاء من وزارتي العدل والصحة تضم اختصاصيين في الطب هذه الأيام على إعداد مشروع لتعديل القوانين الخاصة بالإجهاض، وعرضها بعد ذلك على مسطرة المصادقة، وإلى هناك ما زال الجدل قائما حول موضوع الإجهاض إلى حين انتهاء اللجنة المذكورة من عملها.

Conseil national des droits de l'Homme

◆ سميرة فرزاز

56/16/8-9

تعكف لجنة مكونة من أعضاء من وزارتي العدل والصحة هذه الأيام على إعداد مشروع لتعديل القوانين الخاصة بالإجهاض، وعرضها بعد ذلك على مسطرة المصادقة، حيث خص القانون الجنائي عشرة فصول للإجهاض في بابه الثامن، وهو الباب المخصص للجرائم ضد نظام الأسرة والأخلاق العامة.

ومن المنتظر أن يتوج عمل اللجنة في الأيام القادمة والمكونة كذلك من اختصاصيين في مختلف التخصصات الطبية بمشروع تعديل القانون المذكور.

وكان قد استقبل جلالة الملك محمد السادس الجمعة الماضي بالقصر الملكي بالدار البيضاء، كلا من المصطفى الرميد وزير العدل والحريات، وأحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث رفعوا إلى جلالته الاستشارات الموسعة الخاصة بإشكالية الإجهاض، مع جميع الفاعلين المعنيين.

هذه الاستشارات أشارت إلى أن الأغلبية الساحقة تتجه إلى تجريم الإجهاض غير الشرعي، مع استثناء بعض حالاته من العقاب، لوجود مبررات قاهرة، وذلك لما تسببه من معاناة، ولما لها من آثار صحية ونفسية واجتماعية سيئة على المرأة والأسرة والجنين، بل والمجتمع، لاسيما:

أولا: عندما يشكل الحمل خطرا على حياة الأم أو على صحتها.

ثانيا: في حالات الحمل الناتج عن اغتصاب أو زنا المحارم.

ثالثا: في حالات التشوهات الخلقية الخطيرة والأمراض الصعبة التي قد يصاب بها الجنين.

جاء هذا كذلك على أساس على أن الأصل في الإجهاض أنه لا يجوز شرعا إلا في حالات استثنائية، حيث أن الشرع جاء لرفع الحرج ودفع الضرر، ومن هنا وجدت حالات استثنائية خاصة جدا يجوز فيها إسقاط الجنين، وهي التي يصح أن توصف بالعذر الشرعي، وهو الذي يقرر شرعيته أهل العلم بالأحكام الشرعية.

وقد أجمع الجميع أنه من الضروري مراجعة بعض الفصول المتعلقة بالإجهاض في القانون الجنائي، الذي عرف آخر تعديل يخص الإجهاض في سنة 1967. وهو التعديل الذي أورد الاستثناء بخصوص تجريم الإجهاض من خلال المرسوم الملكي المؤرخ في 1 يوليوز 1967 الذي تم به تغيير الفصل 453 من القانون الجنائي حيث نص على أنه «لا عقاب على الإجهاض إذا استوجب ضرورة المحافظة على صحة الأم متى قام به علانية طبيب أو جراح بإذن من الزوج». وهذا الاستثناء مقرون بضوابط وهو إذن الزوج وعند انعدامه ووجود خطر على حياة الأم إشعار الطبيب الرئيس للعمالة أو الإقليم.

وفي دراسة لوزارة الصحة المغربية حول العلاقات بين الجنسين صدرت سنة 2007، أظهرت أن أكثر من 36 % من الفتيان و15 % من الفتيات أكدوا أن لهم علاقات جنسية كاملة، قبل الزواج، حيث إن أغلب هذه العلاقات تتم خارج إطار الحماية، أي استعمال العازل الطبي أو أقراص منع الحمل، الشيء قد يؤدي إلى حمل، ثم إمكانية التخلص منه عن طريق الإجهاض السري.

وتقدر الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري أن حوالي 800 عملية إجهاض تقع يوميا في المغرب، في حين أكدت جمعية إنصاف أن حوالي 24 طفلا يولدون من علاقات خارج إطار الزواج يتخلى عنهم يوميا.

الحالة الأولى : الإجهاض ممكن عندما يشكل الحمل خطرا على حياة الأم أو على صحتها

ارتفاع الضغط أثناء الحمل يبيح للمرأة الإجهاض

نص الفصل 453 من القانون الجنائي على أنه «لا عقاب على الإجهاض إذا استوجب ضرورة المحافظة على صحة الأم متى قام به علانية طبيب أو جراح بإذن من الزوج». وهذا الاستثناء مقرون بضوابط وهو إذن الزوج وعند انعدامه ووجود خطر على حياة الأم إشعار الطبيب الرئيس للعمالة أو الإقليم.

إذن القانون المغربي لا يعاقب على الإجهاض إذا ما كانت صحة الأم في خطر، وهذا معناه أن المشرع لا يفكر سوى في الصحة البدنية للمرأة متناسيا الحالات التي يشكل فيها الحمل خطرا على صحة المرأة، يصبح معها الإجهاض ضرورة حتمية لإنقاذ حياة الأم. وهي من الأسباب التي تجعل الإجهاض القانوني لا تتجاوز نسبته 3 إلى 5 في المائة.

للإشارة فمنظمة الصحة العالمية أدخلت إلى جانب الصحة البدنية الصحة النفسية والعقلية والاجتماعية.

ويرى المتخصصون أنه من الضروري تحديد بدقة الخطر الجدي وليس المفترض، وهذا بالفعل ما تعكف عليه اللجنة المختصة والتي تعمل حاليا حسب مصادر، على تحديد الأمراض التي يمكن أن تصاب بها الأم أثناء بدايات الحمل، وتجيز الإجهاض، كارتفاع الضغط أثناء الحمل وكذلك الإصابة بأمراض معينة من أمراض القلب.

الحالة الثانية: الإجهاض بعد الاغتصاب أو زنا المحارم

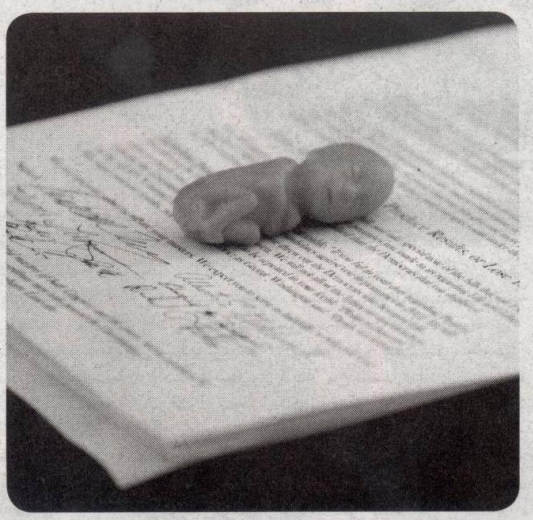

مسطرة الإثبات معقدة وطويلة

إن جريمة اغتصاب الفتاة تعد من أخطر الجرائم التي تلحق بالمجتمع، ومن ثمة وجب على المجتمع أن يزيل عنها الإكراه الذي فرضته عليها ظروف تلك الجريمة، بحيث يصبح من حقها أن تفرغ أحشاءها من هذا الجنين الذي يذكرها بأسوأ لحظة مرت بها.

وحسب مصادر مطلعة فإن الإشكال يبقى في إثبات الفتاة على وجه قاطع ويقيني أنها قد اغتصبت عنوة وكرها، دون أن يكون لها أي إرادة أو اختيار وذلك بإجراء الفحوصات الطبية اللازمة التي تتطلب أن تجرى في حينها أي بعد واقعة الاغتصاب مباشرة وإلا يضيع حق الفتاة في إثبات ذلك، وبالتالي في إمكانية السماح لها دون أي متابعة قانونية إذا ما اكتشفت أنها حامل.

المدافعون عن اختيار المرأة في إجهاض المرأة نفسها يرون، أن إقرار حق النساء في اختيار إنهاء الحمل الناتج عن تعرضهن للاغتصاب، هو ضرورة إنسانية قبل أن يكون مبدأ حقوقيا.

ولتنفيذ الاقتراح يقترح بعض المهتمين بالموضوع توفير مستشفيات أو عيادات طبية عمومية تحول إليها الدوائر الأمنية الحالات التي تعرضت للاغتصاب لتقوم هذه المراكز الطبية بالعمل الطبي نحو إجهاض المغتصبة بصورة قانونية.

وهذا ينطبق على زنا المحارم كذلك والتي تعتبر أشد حرمة من الزنا مع الغير، والحل هو اللجوء إلى القضاء لإنصافها، لكن هذا الأمر يتطلب إثبات الجريمة، وذلك عبر الخبرة الجينية التي تثبت نسب الطفل، وبالتالي يمكن إجهاضها.

يبقى المشكل هو أن إثبات الحالتين يتطلب وقتا طويلا، وبالتالي يمكن أن ينمو الجنين في بطن المرأة، وبالتالي يكون طبيا من الصعب إجهاضه لكون عملية الإجهاض ستشكل ضررا صحيا على الأم.

الرويسي: إثبات حالات الإجهاض أمر يكاد أن يكون مستحيلا

ترى خديجة الرويسي، رئيسة بيت الحكمة، أنه في الوقت الذي كان يتطلب الأمر توسيع الحالات التي يسمح فيها بالإجهاض نزولا عند مطلب عدد من قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية وكذلك عددا من النقابات، والتي كانت تسند مطالبها بالتعريف الذي تعطيه منظمة الصحة العالمية للصحة، والذي يأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد الجسدية والنفسية والاجتماعية للصحة، ثم اختزال الحالات المسموح فيها بالإجهاض في ثلاث حالات تلك المرتبطة بحياة الأم وصحتها، ثم في حالة زنا المحارم والاغتصاب، بالإضافة إلى الإجهاض المبرر بالتشوهات الخلقية.

وتضيف في الحوار الذي أجرته معها جريدة «الأحداث المغربية» أن التيار المحافظ لم يدخر جهدا من أجل إجهاض الحوار، أو حتى فكرة بدء الحوار في الموضوع على اعتبار أن أي نقاش فيه سيمهد إلى المساس بقيم وأخلاق المجتمع من خلال السماح بالإجهاض أو إباحته، وأنه سيعطي الفرصة إلى المدافعين و المؤيدين لتقنين الإجهاض بتمرير أفكارهم وتصوراتهم التي يرى فيها التيار المحافظ في المجتمع خطرا، ومن هذا المنطلق جندوا كل إمكاناتهم سواء الإعلامية أو من خلال التصريحات، ذلك للتهويل من الأمر وتصوير المدافعين على تقنين الإجهاض أنهم لا يريدون الخير للمجتمع.

خديجة الرويسي
رئيسة بيت الحكمة

وتشير الرويسي في الحوار نفسه، أن هناك حالات كان من الضروري أخذها بعير الاعتبار، كالحالات النفسية والاجتماعية والتي لا يمكن اكتشافها إلا في حدود 120 يوما، كذلك حالات الأمراض العقلية، اغتصاب وزنا المحارم...

وترى الرويسي أنه من أجل إثبات الحالات الثلاث التي تستدعي الإجهاض وعلى وجه الخصوص الاغتصاب وزنا المحارم يتطلب الأمر أمورا كثيرة يجب توفرها، لأنه تم ربط هذا الإثبات بشروط يمكن القول أنها تعجيزية، بحيث يصعب على الضحية أن تقوم بالإجهاض، وبالتالي نجد أنفسنا أمام الوضع القديم الذي يقوم على مبدأ التحريم المطلق للإجهاض مهما كانت الدواعي.

إذن خلاصة من كل هذا المسلسل، هو أن حالات الإجهاض ستستمر، بل أكثر من ذلك ستتضاعف، بغض النظر عن الخطورة الكبيرة التي ينطوي عليها هذا النوع من الإجهاض على صحة المرأة وحياتها، نظرا للظروف التي يجري فيها والتي تفتقد لأبسط شروط السلامة الصحية، الأمر يحتاج إلى الجرأة والشجاعة وليس إلى التعصب والتشنج، لأنه في ظل الوضع الحالي فالظاهرة ستتفاقم أراد من أراد أو كره من كره.

الديالمي: جلالة الملك تجاوز ملك بلجيكا بدعوته إلى تقنين الإجهاض

ثمن الدكتور عبد الصمد الديالمي، عالم اجتماع، موقف جلالة الملك محمد السادس من موضوع الإجهاض، واعتبره موقفا جميلا ومتقدما. وأشار إلى أنه معجب بجلالة الملك، خصوصا أنه أكد أن موضوع الإجهاض مسألة مفتوحة وأن تحريمها ليس له أساس شرعي، وأن القضية لها علاقة بالاجتهاد لأن معطيات الواقع تغيرت ومن الضروري التأويل والاجتهاد في الدين لمواكبة هذا التغيير الواقع في المجتمع، وهكذا من الضروري تقنين الإجهاض الذي يشكل خطرا حقيقي على صحة الأم إن تم بشكل سري.

وأشار إلى مثال الملك البلجيكي بودوان الذي استقال من منصبه لمدة يومين لكي لا يصادق على قانون يجيز الإجهاض، وذلك احتراما لعقيدته الكاثوليكية. ومكنت استقالته الوزير الأول من المصادقة على ذلك القانون الذي صوت عليه البرلمان بأغلبية مطلقة.

وأضاف إلى أن جلالة الملك محمد السادس تجاوز الملك بودوان، حيث دعى أمير المؤمنين إلى تقنين الإجهاض وتنظيمه وطلب من الفقهاء الاجتهاد حتى يحترم النص الواقع المغربي اليومي. هذه رسالة عظيمة تبين أن الإسلام أكثر انفتاحا من المسيحية، وهذا ربح مزدوج للملك كأمير المؤمنين أولا وربح على صعيد حقوق الإنسان.

هذه كذلك دعوة إلى الاجتهاد من أجل احترام الواقع، وأرى أن هذا الأمر يدخل ضمن الحقوق الجنسية والإنجابية التي تدخل ضمن حقوق الإنسان.

وكان الدكتور عبد الصمد الديالمي قد أكد أن اختزال موقف الإسلام من الإجهاض في موقف المالكية لا يستقيم علميا. ثم تساءلت عن سبب تغييب الفقيه لهذا الاختلاف الفقهي عند مخاطبة عامة الناس في وسائل الإعلام البصرية والسمعية: لماذا لا يبين لهم أن تحريم الإجهاض منذ الحمل مرتبط فقط بالمذهب المالكي؟ وخلصت إلى أن تصرف الفقيه بهذا الشكل يجعل منه فقيها متمذهبا يوهم الناس بأن الإسلام حرم الإجهاض بشكل قطعي ونهائي، ويمنعه هذا الطرح من أن يكون عالم دين يعرض المذاهب الفقهية كلها بموضوعية ليبين للناس أن الإجهاض موضوع خلاف فقهي، فيجتهد من أجل إيجاد الجواب الإسلامي المناسب لمغرب اليوم بخصوصياته وحاجياته ومصالحه.

الدكتور عبد الصمد الديالمي
عالم اجتماع

الحالة الثالثة:
التشوهات الخلقية للجنين

لائحة بالتشوهات الخلقية التي تجيز الإجهاض

التشوهات الخلقية عبارة عن تخلق غير طبيعي في أحد أعضاء الجسم أو الأنسجة، وحسب الاختصاصيين فإن ثلث الأجنة التي بها تشوهات خلقية يكون مصيرها الموت قبل الولادة، أو أثناء الولادة، أو بعدها مباشرة.

ثلثها الآخر سوف يخرج إلى الحياة وبه تشوهات يفيد في بعضها العلاج الطبي، وأكثرها لا يجدي معه العلاج، وسوف يستمر الطفل في الحياة، ولكنها حياة صعبة ومعتمدة على الغير.

الثلث الباقي سوف يمكنهم أن يعيشوا حياة مقبولة ومنتجة، على الرغم من وجود بعض الخلل الخلقي في تكوينهم.

لائحة بأنواع التشوهات الخلقية التي يمكن أن تجيز للمرأة الإجهاض دون أن تكون أي متابعة قانونية لها، كأن يكون الجنين مصابا بعاهات أو تشوهات في بدنه أو عقله أو فيهما: كأن يكون الجنين ناقص الأطراف، أو لا عظام له، أو تكون أجهزته الوظيفية، كالقلب والكبد والكلي، مصابة بالقصور أو الضمور، ولا ينفع معها علاج.

هنا يمكن إجازة الإجهاض بعد إثبات ذلك من طرف ثلاثة أطباء اختصاصيين، وكذلك إعمالا بالقواعد الشرعية المعتبرة مثل: «الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف»، و «إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمها بارتكاب أخفهما»، و«يختار أهون الشرين».

الشرايبي:
إثبات الحمل الناتج عن زنا المحارم صعب جدا

الدكتور شفيق الشرايبي

يرى البرفيسور شفيق الشرايبي رئيس الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض في تصريح له لوسائل الإعلام أن نتائج الاستشارات بخصوص الإجهاض كانت مخيبة للآمال. لأن هذا الأمر سيجعل عمليات الإجهاض مستمرة.

وعلل ذلك بكون الحالات التي سمح فيها بإجهاض المرأة طبيا لا تشكل إلا 5 إلى 10 في المائة من الحالات التي تلجأ إلى الإجهاض السري

لكن البروفيسور له أمل كبير في أن تشمل الخلاصات بعض التعديلات، خصوصا أن الأطباء الاختصاصين يشرفون بمعية قانونيين على عملية التعديل وصياغة الخلاصات الأخيرة، وهؤلاء هم الأقرب إلى الحالات التي تلجأ إلى الإجهاض.

ويعود ليؤكد أن مسطرة إثبات حالات الحمل الناتجة عن حالات الاغتصاب أو زنا المحارم طويلة جدا مما يحول دون إجهاض الأم، خصوصا إذا كبر عمر الجنين.

Conseil national des droits de l'Homme

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

الدارالبيضاء

تقييم الحصيلة العامة لعمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

3409/b

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، يوم الاربعاء المنصرم بطنجة، دورتها العادية التاسعة لتقييم الحصيلة العامة لعمل اللجنة منذ تنصيبها ومناقشة اهم القضايا المطروحة أمام اللجنة للعمل عليها مستقبلا .

وقالت رئيسة اللجنة الجهوية سلمى الطود في كلمة بالمناسبة إن الدورة تعد مناسبة لتقييم عمل اللجنة، التي أنشئت في 2 فبراير 2012، لحماية حقوق الانسان ، والتعاطي مع شكاوى المواطنين المتعلقة بهذا المجال، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالمنطقة.

وأكدت في هذا السياق أن اللجنة أدت الصلاحيات المخولة لها للدفاع عن حقوق المواطنين والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، انطلاقا من قناعة اعضاء اللجنة بان حماية حقوق الانسان تتطلب مقاربات اجتماعية وتربوية لتكريس ثقافة حقوق الإنسان بين جميع الفئات الاجتماعية، إلى جانب دورها كوسيط بين مؤسسات الدولة والمواطنين لفك النزاعات والمساهمة في حل المشاكل ذات الصلة ، مشيرة إلى أن اللقاء يهدف إلى تقييم عمل اللجنة في مجالات تدخلها . وأشارت سلمى الطود الى ان اللجنة اضحت في مجال الدفاع عن الحقوق نموذجا على المستوى الدولي من حيث العمل عن قرب مع المواطنين بما فيهم المنحدرون من المناطق القروية ، مبرزة ضرورة أداء الهيئات التمثيلية السياسية والنقابية لأدوارها كوسيط بين المواطن والدولة.

وأضافت أن 50 بالمائة من الشكاوى التي توصلت بها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان تدخل في نطاق اختصاصات القضاء ، داعية بالمناسبة إلى وضع مقاربة لايجاد حل لمشاكل المواطنين مع احترام مبادئ حقوق الإنسان والقواعد التشريعية وصلاحيات السلطة القضائية.

وفي ما يتعلق بمجال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، عملت اللجنة الجهوية، حسب ذات المصدر ،على تخصيص حيز هام من برنامجها الاستراتيجي السنوي على نشر وتعزيز ثقافة حقوق الانسان وتنظيم لقاءات تيماتية لملامسة كل القضايا المرتبطة بالمجال، مشيرة إلى أن اللجنة ساهمت في عملية الإشراف على بحوث الطلبة في عدة مجالات تهم حقوق الإنسان ، من أجل دعم البحث العلمي في المجال الحقوقي .

وبخصوص عمل اللجنة الجهوية في مجال الهجرة، لاحظت سلمى الطود وجود سلوكات سلبية لدى بعض المهاجرين وبروز سلوك رفض الاخر لدى بعض المواطنين المغاربة وهو ما يستدعي تدخلا واهتماما خاصا من الجمعيات العاملة في هذا المجال وعمليات تحسيسية مكثفة .

وتعمل اللجنة، التي يشمل نفوذها الترابي عمالتي طنجة-أصيلة والمضيق- الفنيدق وأقاليم وزان، شفشاون، تطوان، الفحص- أنجرة والعرائش، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

إدريس اليزمي :

3491/3

تعبئة المغرب لفائدة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات رافعة للنهوض بحقوق الإنسان

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الخميس بالرباط، أن تعبئة المغرب لفائدة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات "تشكل رافعة للنهوض بحقوق الإنسان".

وقال اليزمي، في كلمة خلال افتتاح ندوة حول "المسؤولية الاجتماعية للمقاولات : إرساء مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجالس الاقتصادية والاجتماعية لخدمة الحقوق الأساسية"، إن هذه الرافعة "تتجاوز نطاق المقاولة لتمتد إلى سلسلتها المتعلقة بالتزويد، وعلاقاتها مع موردیها، ومع المكلفين بخدمات المناولة ومع الجماعات بشكل عام". وأشاد في هذا الصدد، بالممارسات الجيدة التي اعتمدتها بعض المقاولات في مجال مكافحة التمييز، وتعزيز التنوع وتكافؤ الفرص، وكذا في مجال تدبير النفايات والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما أبرز الاهتمام التي يوليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمسألة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على مستوى المقاولة، مذكرا بإطلاق المجلس في عام 2012 حوارا متعدد الأطراف مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب حول حقوق الإنسان في المقاولة. وسجل اليزمي، وهو أيضا رئيس الجمعية الفرنكوفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان، أن مسألة حقوق الإنسان في وسط المقاولات تسائل الدولة والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني "وتمر بالضرورة عبر التقنين والتنظيم الذاتي والتفتيش والمراقبة". واستعرض في هذا الصدد الإجراءات التي اتخذها المغرب في هذا المجال، مشيرا، على الخصوص، إلى إرساء في عام 2013 لشراكات مع جمعية المسيرين والمكونين، والمعهد المغربي للتدقيق الاجتماعي، والشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية، إلى جانب تنظيم، في السنة ذاتها، لحوالي عشرين ورشة للتحسيس في مجال حقوق الإنسان في المقاولة، وذلك بشراكة مع جمعية المسيرين والمكونين، ولجنة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات بالاتحاد العام لمقاولات المغرب، والجمعية المغربية لمفتشي الشغل، والمركزيات النقابية. ومن جهتها، قدمت كارولين نوكرمان، عن مديرية السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان بالمنظمة الدولية للفرنكوفونية، آليات هذه المنظمة في مجال حقوق الإنسان. وأبرزت أن الأمر يتعلق بتعزيز المبادئ الكونية والإطار القانوني الدولي للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات، والتحسيس والإخبار وتكوين الفاعلين الفرنكوفونيين حول المسؤولية الاجتماعية للمقاولات في مجال حقوق الإنسان.

المغربية الصحراء

نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعاون مع مؤسسات الفرنكوفونية المماثلة

ندوة تشدد على تقاسم المسؤوليات في المسؤولية الاجتماعية للمقاولات

اليزمي: حقوق الإنسان وسط المقاولات تسائل الدولة والفاعلين الاقتصاديين والمدنيين

ليلى أنوزلا

قال نزار نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إن المجالس الاقتصادية والاجتماعية توفر فضاء متميزا لجعل المسؤولية الاجتماعية للمقاولات مسؤولية متقاسمة.

وقال بركة، في افتتاح ندوة نظمت من قبل اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية، ومؤسسات الفرنكوفونية المماثلة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بدعم من المنظمة الدولية للفرنكوفونية، أول أمس الخميس بالرباط، حول "المسؤولية الاجتماعية للمقاولات: إرساء مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجالس الاقتصادية والاجتماعية من أجل خدمة الحقوق الأساسية"، إن "مؤسساتنا تقترح توصيات وفق مقاربة ترتكز على احترام حقوق الإنسان الأساسية، والأخذ بعين الاعتبار المصالح والتطلعات المشروعة لكافة الأطراف المعنية".

وأبرز أن المسؤولية الاجتماعية للمقاولات تعني "ضمان احترام المعايير العالمية، التي تحدد حقوق النساء والرجال في أماكن العمل كما في المجتمع، بالمفهوم العام والمبادئ الأخلاقية والشفافية والحكامة الجيدة، وحماية البيئة"، مضيفا أن هذه المسؤولية تمثل أيضا "الحوار والشراكة المستدامة والمفيدة في الآن ذاته للمجتمع والمقاولات وللأجراء والنقابات، خدمة لحوار هادئ داخل المقاولة ولتحسين مناخ العمل". وأبرز بركة، وهو أيضا رئيس اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات الفرنكوفونية المماثلة، أن عدد المقاولات ذات العلامات المرجعية بالمغرب يقارب السبعين مقاولة، أغلبيتها صغرى ومتوسطة، مذكرا بالميثاق الاجتماعي، الذي اعتمده المجلس في نونبر 2011، الذي قال إنه يرتكز على كافة المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، استند إليه ميثاق اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات الفرنكوفونية المماثلة، المصادق عليه بالرباط في دجنبر 2012.

وأضاف أن هذا الميثاق يهدف إلى توفير إطار عمل لأعضائه، يتمحور حول سبعة جوانب متكاملة، من قبيل "الولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي"، و"المعارف والتكوين والتنمية الثقافية"، والاندماج والتضامن"، و"حماية الأطفال"، و"الحوار الاجتماعي، والحوار المدني والشركاء المجددون"، و"حماية البيئة"، و"الحكامة المسؤولة، والتنمية، والأمن الاقتصادي والديمقراطية الاجتماعية".

من جهته، شدد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على أن تعبئة المغرب لفائدة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات "تشكل رافعة للنهوض بحقوق الإنسان"، مبرزا أن هذه الرافعة "تتجاوز نطاق المقاولة، لتمتد إلى سلسلتها المتعلقة بالتزويد وعلاقاتها مع موردبها، ومع المكلفين بخدمات المناولة ومع الجماعات بشكل عام"، مسجلا أن مسالة حقوق الإنسان وسط المقاولات تسائل الدولة والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني، وتمر عبر التقنين والتنظيم الذاتي والتفتيش والمراقبة.

أما جان بول ديلفوي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي، فركز في كلمته على البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات، مؤكدا أن المجالس الاقتصادية والاجتماعية "مؤسسات للحوار تدافع عن القضايا الإنسانية".

وقال ديلفوي "يتعين على الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين رفع تحدي حماية الأرض، التي أضحت هشة بشكل متزايد بسبب التغيرات المناخية". وأعرب عن أسفه لأن قيمة "المقاولة ترتبط دائما بأصولها، بينما يتوجب عليها الأخذ بعين الاعتبار رأسمالها البشري وظروف العمل"، مشيرا إلى بروز وعي لدى المستهلكين، الذين يقاطعون منتجات مقاولات، تنتهك قواعد المسؤولية الاجتماعية للمقاولات.

كما قدمت كارولين نوكرمان، عن مديرية السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان بالمنظمة الدولية للفرنكوفونية، آليات هذه المنظمة في مجال حقوق الإنسان، مبرزة أن الأمر يتعلق بتعزيز المبادئ الكونية، والإطار القانوني الدولي للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات، و"التحسيس والإخبار وتكوين الفاعلين الفرنكوفونيين حول المسؤولية الاجتماعية للمقاولات في مجال حقوق الإنسان".

وأشارت إلى "الالتزام القوي" للدول والحكومات الفرنكوفونية المجتمعة في كبيك عام 2008 من أجل "تعزيز المسؤولية الاجتماعية /المجتمعية والبيئية للمقاولة، خاصة تشجيع مقاولات الدول الأعضاء في الفرنكوفونية على الانضمام إلى الآليات والمعايير والمبادئ الدولية ذات الصلة".

Conseil national des droits de l'Homme

AL BAYANE

12291/4

El Yazami, président du CNDH

La mobilisation du Maroc en faveur de la RSE, un levier de promotion des droits de l'Homme

La mobilisation du Maroc en faveur de la Responsabilité sociale des entreprises (RSE) "constitue un levier de promotion des droits de l'Homme", a souligné, jeudi à Rabat, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami. Ce levier "va au-delà du simple périmètre de l'entreprise en s'étendant à sa chaîne d'approvisionnement, ses relations avec ses fournisseurs, ses sous-traitants et les collectivités en général", a dit M. El Yazami qui s'exprimait à l'ouverture d'un séminaire sur "La responsabilité sociétale des entreprises: construire la contribution des institutions nationales des droits de l'Homme et des conseils économiques et sociaux au service des droits fondamentaux". Il a salué, à cet égard, les bonnes pratiques adoptées par certaines entreprises en matière de lutte contre la discrimination, de promotion de la diversité et de l'égalité des chances, de gestion des déchets et de préservation des ressources naturelles. Il a également souligné l'intérêt porté par le CNDH à la question de la protection et de la promotion des droits humains en entreprise, rappelant le lancement de cet organisme en 2012 d'un dialogue multipartite avec la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM) sur les droits de l'Homme en entreprise. La question des droits de l'Homme dans le milieu des entreprises interpelle l'Etat, les opérateurs économiques et la société civile et "passe nécessairement par la régulation, l'autorégulation, l'inspection et le contrôle", a indiqué M. El Yazami, également président de l'Association francophone des commissions nationales des droits de l'Homme. A ce propos, il a passé en revue les actions menées par le Maroc en la matière, citant notamment l'établissement en 2013 de partenariats avec l'Association des gestionnaires et des formateurs (AGEF), l'Institut marocain de l'audit social et la compagnie nationale Royal Air Maroc, ainsi que l'organisation, la même année, d'une vingtaine d'ateliers de sensibilisation sur les droits de l'Homme en entreprises, en partenariat avec l'AGEF, la commission RSE de la CGEM, l'Association marocaine des inspecteurs de travail et les centrales syndicales. De son côté, Mme Caroline Nokerman de la Direction de la paix, de la démocratie et des droits de l'Homme à l'Organisation internationale de la francophonie a présenté les mécanismes de cette organisation en matière des droits humains. Il s'agit de promouvoir les principes universels et le cadre juridique international de la RSE et de sensibiliser, informer et former les acteurs francophones sur la RSE au regard des droits de l'Homme, a précisé Mme Nokerman. Elle a rappelé, dans ce sens, l'engagement solennel des Etats et gouvernements francophones, réunis au Québec en 2008, à "promouvoir la responsabilité sociale/ sociétale et environnementale de l'entreprise, notamment en encourageant les entreprises des pays membres de la Francophonie à adhérer aux instruments, normes et principes internationaux pertinents ainsi qu'en favorisant leur harmonisation".

Co-organisé par l'Union des conseils économiques et sociaux et institutions similaires des Etats et gouvernements membres de la Francophonie (UCESIF) et le Conseil économique, social et environnemental (CESE) avec le soutien de l'Organisation internationale de la francophonie, ce séminaire de deux jours est marqué par des tables rondes portant notamment sur "la RSE : définitions, contenu et dynamiques" et "Comment renforcer les engagements des entreprises et des investisseurs ?".

L'opinion
www.lopinion.ma

Quarante-cinq recommandations du CNDH pour des élections « plus inclusives et plus proches des citoyens »

17679/1-4

- **Inscrire sur les listes électorales les membres des FAR et les étrangers résidant au Maroc**
- **Réduire les écarts de représentation entre les circonscriptions**
- **Assurer une représentation équitable de la population au niveau des conseils et des communes**
- **Prévoir des mesures financières au profit des partis sur la base de nombre des jeunes élus de moins de 30 ans**

Dans sa 9ème et toute récente contribution au débat public sur un sujet de l'heure, à savoir les élections prévues au titre de cette année, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) publie son mémorandum général portant sur le cadre juridique régissant ces opérations électorales, intitulé « Quarante-cinq recommandations pour des élections plus inclusives et plus proches des citoyens », et qui a été adopté lors de sa neuvième session plénière tenue le 11 février à Rabat.

S'appuyant sur les enseignements tirés de l'observation des élections, menée depuis 2007 par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) puis par le CNDH depuis sa création en 2011, ce mémorandum se veut une contribution au débat public sur les nouvelles lois électorales.

Le mémorandum propose une série d'amendements et de mesures visant à contribuer à la réalisation des objectifs à caractère constitutionnel en matière de parité entre hommes et femmes, de la généralisation de la participation de la jeunesse au développement politique du pays et de l'inclusion des personnes en situation de handicap.

Le Conseil a présenté également des recommandations concernant la participation des ressortissants étrangers résidant au Maroc aux élections communales, possibilité offerte par l'article 30 (§4) de la Constitution.

Les recommandations du Conseil ont porté sur l'élargissement du corps électoral, le rééquilibrage du découpage électoral, la réduction des écarts de la représentation, le renforcement des mécanismes d'accès des femmes aux mandats électifs et la représentation politique des jeunes.

Le Conseil a émis, en outre, des recommandations concernant le cadre juridique de l'observation neutre et indépendante des élections, l'accès équitable aux médias audiovisuels publics ainsi que la transparence et la diversité des campagnes électorales.

Les autres recommandations portent sur le renforcement des mécanismes de la démocratie participative, ainsi que sur la prise en compte de l'approche genre, de l'approche basée sur les droits de l'Homme et le concept inclusif dans les processus d'élaboration des politiques publiques territoriales. Ces recommandations visent essentiellement à contribuer à la mise en oeuvre des principes de l'organisation régionale et territoriale consacrés par l'article 136 de la Constitution.

Le mémorandum du CNDH inclut aussi des recommandations sur les élections professionnelles qui concernent notamment le renforcement de la représentation des femmes dans les différents collèges électoraux des représentants des salariés.

S'estimant « légitimement intéressé par le débat public concernant la révision du cadre juridique des échéances électorales prévues au titre de l'année 2015 », le CNDH propose dans ce mémorandum une série de recommandations générales portant sur le cadre juridique des élections et de la gouvernance territoriale.

Elargissement du corps électoral pour des élections plus inclusives

Le CNDH propose d'amender la loi 57.11 relative aux listes électorales générales afin d'inscrire sur les listes électorales, et uniquement au titre des élections communales :

» Page 4

Quarante-cinq recommandations du CNDH pour des élections « plus inclusives et plus proches des citoyens »

>>>>> - Les membres des Forces armées royales (FAR) de tous grades, en activité de service, les agents de la force publique ainsi que toutes les personnes investies, sous une dénomination et dans une mesure quelconque, d'une fonction ou d'un mandat, même temporaire, rémunéré ou non, et qui concourent, à ce titre, au service de l'administration des collectivités territoriales, des établissements publics ou d'un service public de quelque nature qu'il soit et qui sont autorisées à porter une arme lors de l'exercice de leurs fonctions ;

- Tous les étrangers résidant régulièrement au Maroc pendant une période qui ne peut être inférieure à 5 ans. Le CNDH souligne que cette recommandation s'inscrit dans le cadre de la mise en oeuvre des dispositions de l'article 30 (§4) de la Constitution.

Le Conseil recommande que la loi 57.11 précitée prévoie une nouvelle définition du lieu de résidence aux fins uniquement de la législation électorale, en vue de :

- Inscrire les résidents des locaux d'habitation temporaire (ex : caravanes, containers et autres types d'habitat précaire) sur les listes électorales des communes où sont situées ces habitations ;

- Permettre aux détenus non frappés d'incapacité électorale sur les listes électorales qui le souhaitent de s'inscrire dans les communes où sont situés les établissements pénitentiaires où ils sont placés ;

- Permettre aux étudiants qui suivent régulièrement des cours de formation initiale qui le souhaitent de s'inscrire sur les listes électorales des communes où sont situés les établissements au sein desquels ils suivent leurs études.

Le CNDH propose, par ailleurs, d'organiser des campagnes de sensibilisation en vue d'inciter les personnes résidant dans les établissements de protection sociale, régis par la loi 14.05 de s'inscrire sur les listes électorales des communes où sont situés ces établissements.

Pour permettre à certaines catégories d'électeurs l'exercice effectif de leurs droits électoraux, le CNDH propose d'amender la loi 88.14 relative à la révision des listes électorales générales afin de permettre :

- La mise en place de bureaux itinérants pour faciliter l'inscription des populations nomades dans les communes prévues par le Décret N° 2-08-736 du 2 moharrem 1430 (30 décembre 2008) fixant la liste des communes situées dans les aires de nomadisme ;

- L'aménagement de bureaux temporaires au sein des établissements pénitentiaires pour inscrire les détenus non frappés d'incapacité électorale sur les listes électorales ;

- Une inscription plus facile des personnes en situation de handicap (assistance, communication adaptée)

Le CNDH recommande enfin que le Décret N° 14.857 du 18 décembre 2014 pris en application de la loi 88.14 prévoit des délais spéciaux pour l'inscription des électeurs résidant dans des zones montagneuses et difficiles d'accès.

Découpage électoral équilibré et des écarts réduits pour une représentation équitable

Le CNDH propose d'introduire au niveau de l'article 129 de la loi organique 59.11 relative à l'élection des membres des conseils des collectivités territoriales une disposition qui prévoit au niveau des communes soumises au scrutin uninominal que l'écart de la représentation (le nombre d'habitants pour un élu) entre les circonscriptions ne doit pas dépasser 15% , à l'exception des communes situées dans des zones montagneuses, difficiles d'accès ou à faible densité de population, qui peuvent bénéficier d'une discrimination géographique positive.

Le CNDH recommande par ailleurs de :

- Réviser l'article 74 de la loi organique 59.11 pour assurer une représentation équitable de la population au niveau des conseils régionaux, sachant que les écarts prévus actuellement par la loi organique en vigueur varient entre 1 siège pour 7575,75 habitants dans les régions dont le nombre d'habitants est égal ou inférieur à 250 000, et 1 siège pour 60 000 habitants dans les régions dont le nombre d'habitants est égal ou supérieur à 4 500 000 ;

- Réviser l'article 103 de la loi organique 59.11 pour assurer une représentation équitable de la population au niveau des conseils préfectoraux et provinciaux sachant que les écarts prévus actuellement par la loi organique en vigueur varient entre 1 siège pour 13 636,36 habitants dans les provinces et les préfectures dont le nombre d'habitants est égal ou inférieur à 150 000, et 1 siège pour 32 258 habitants dans les provinces et les préfectures dont le nombre d'habitants est égal ou supérieur à un million ;

- Réviser les articles 127 et 128 de la loi organique 59.11 pour assurer une représentation équitable de la population au niveau des communes sachant que les écarts prévus actuellement par la loi organique en vigueur varient entre 1 siège pour 681,81 habitants dans les communes dont le nombre d'habitants est égal ou supérieur à 7 500 et 1 siège pour 9 258 habitants dans les communes dont le nombre d'habitants est supérieur à 400000 et inférieur à 750000.

Renforcer les mécanismes d'accès des femmes aux mandats électifs

17679/1-4

Le CNDH propose d'amender la loi organique 59.11 afin de :

- Prévoir l'alternance femme/homme ou homme/femme dans le classement des listes présentées au titre des élections des membres des conseils régionaux, des membres des conseils préfectoraux et provinciaux, ainsi que les membres des conseils des communes soumises au scrutin de liste ;

Augmenter le nombre de sièges réservés aux femmes dans les communes soumises au scrutin uninominal.

En complémentarité avec ses propositions relatives à la loi organique 59.11, le CNDH propose de prévoir dans les trois projets de lois organiques relatifs aux collectivités territoriales un mécanisme permettant l'accès des femmes à la présidence des conseils de ces collectivités.

Représentation politique des jeunes pour des collectivités territoriales inclusives

Le CNDH recommande de réfléchir sur les mécanismes les plus appropriés en vue d'assurer la représentation politique des jeunes au sein des conseils des collectivités territoriales. Il préconise particulièrement de prévoir des mesures financières incitatives au profit des partis politiques sur la base de nombre des jeunes élus de moins de 30 ans.

Pour une loi d'observation à la hauteur des exigences constitutionnelles et des standards internationaux

En sa qualité d'institution habilitée à observer les élections et à coordonner l'accréditation des observateurs, le CNDH propose d'amender la loi 30.11 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante et neutre des élections afin de :

- Elargir le champ d'application de la loi 30.11 aux opérations référendaires ;

- Inclure les organisations internationales inter-gouvernementales parmi les organes habilités à exercer la mission de l'observation indépendante et neutre des élections et des référendums ;

- Prévoir que les membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la Justice, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Communication siègent au sein de la Commission d'accréditation à titre consultatif ;

- Permettre à toute instance dont la demande d'accréditation est rejetée de recourir contre la décision de rejet au Tribunal administratif de Rabat ;

- Permettre à tout observateur dont la carte spéciale d'accréditation aura été retirée de recourir contre la décision de retrait au Tribunal administratif territorialement compétent ;

-Consacrer le droit des observateurs à une assurance couvrant les risques qu'ils encourent à l'occasion de l'exercice de leur mission ;

-Prévoir un statut spécifique pour les interprètes accompagnant les observateurs internationaux.

Dans le même cadre, le CNDH recommande de faciliter la procédure d'accréditation en :

- Donnant la possibilité aux postulants le choix entre le dépôt physique ou électronique du dossier de candidature;

-Scindant le processus d'accréditation en deux étapes : l'accréditation de l'instance et l'accréditation des observateurs mandatés par l'instance accréditée ;

-Permettant à la Commission nationale d'accréditation de délivrer une accréditation qui peut couvrir plusieurs opérations électorales successives rapprochées dans le temps.

Pour un accès équitable aux médias audiovisuels publics

Vu la diversité du corps électoral, le CNDH propose à ce que le futur cadre juridique et réglementaire relatif à l'accès aux médias audiovisuels publics au titre des élections prévues en 2015 d'assurer, par les médias audiovisuels publics, la traduction de toutes les prestations audiovisuelles électorales dans le langage des signes.

Pour des campagnes électorales plus transparentes et respectueuses de la diversité des opinions

Le CNDH propose que la loi prévoie l'obligation pour le mandataire de liste, dans les communes soumises au scrutin de liste et dans les autres collectivités territoriales d'ouvrir un compte bancaire unique pour les dépenses afférentes à la campagne électorale et de désigner un mandataire financier chargé de la gestion financière de la campagne électorale.

Le CNDH propose par ailleurs que l'autorité gouvernementale chargée de l'Intérieur adresse à l'occasion de chaque opération électorale une circulaire aux représentants

de l'administration territoriale, qui rappelle l'application du Dahir N°1-58-377 du 15 novembre 1958 (relatif aux rassemblements publics) aux rassemblements qui appellent à la non participation aux élections.

Pour le renforcement de la démocratie participative dans les projets des lois organiques relatifs aux collectivités territoriales

Le CNDH rappelle la complémentarité entre la démocratie représentative et la démocratie participative instaurée par la Constitution et recommande particulièrement de :

- Préciser, dans le projet de loi organique N°113-14 relatif aux communes, les principes qui doivent régir la mise en place et la composition des instances de concertation prévues par l'article 119 de ce projet ainsi que de l'instance de l'égalité, de la parité et de l'approche genre prévue à l'article 120 du même projet ;

- Préciser, dans le projet de loi organique N°112-14 relatif aux conseils préfectoraux et provinciaux, les principes qui doivent régir la mise en place et la composition des instances de concertation prévues par l'article 110 de ce projet ainsi que de l'Instance de l'égalité, de la parité et de l'approche genre prévue à l'article 111 du même projet ;

Préciser dans le projet de loi organique N°111-14 relatif aux conseils régionaux les principes qui doivent régir la mise en place et la composition des mécanismes de concertation prévus par l'article 117 du même projet à savoir : l'Instance consultative de l'égalité des chances et de l'approche genre, l'Instance consultative chargée des questions de la jeunesse et l'Instance consultative chargée des questions économiques ;

- Prévoir, dans le projet de loi organique 111-14 relatif aux régions, la participation, à titre consultatif des mécanismes régionaux des instances de protection et de promotion des droits de l'Homme prévues aux articles 161, 162 et 164 de la Constitution, aux travaux des commissions permanentes des conseils régionaux.

- Prévoir dans le projet de loi organique N°113 relatif aux communes, un mécanisme permettant la participation des enfants de la tranche d'âge (16-18) aux affaires les concernant conformément à la Convention relative aux droits de l'enfant, soit à titre individuel ou à travers leurs associations. Le CNDH propose d'étudier la possibilité de

mettre en place des « conseils des enfants » en tant qu'instances de concertation au niveau de chaque collectivité territoriale.

Pour permettre aux citoyens, aux citoyennes et aux associations d'exercer effectivement le droit de pétition, prévu par l'article 139 de la Constitution, le CNDH recommande de supprimer dans les trois projets de loi relatifs aux collectivités territoriales :

- La condition d'inscription sur les listes électorales pour exercer le droit de pétition ;

- La condition « d'intérêt général commun », vu qu'il accorde aux bureaux des conseils des collectivités territoriales un pouvoir discrétionnaire exorbitant qui peut augmenter les risques d'irrecevabilité des pétitions.

Le CNDH recommande, par ailleurs de :

- Simplifier la procédure de dépôt de pétition ;

- Réduire les délais de réponse sur la recevabilité des pétitions.

Pour la prise en compte de l'approche genre, l'approche basée sur les droits de l'Homme et le concept inclusif dans les processus l'élaboration des politiques publiques territoriales

Le CNDH recommande que les projets des lois organiques prévoient :

- Des dispositions consacrant le principe d'élaboration des programmes de développement de ces collectivités sur la base de l'approche genre et de l'approche basée sur les droits de l'Homme, ainsi que des dispositions consacrant les principes de budgétisation sensible au genre ;

- De prévoir des dispositions qui assurent la cohérence entre la planification territoriale, la budgétisation et les mécanismes d'évaluation et d'audit ;

- Des dispositions permettant la prise en compte de la diversité culturelle et linguistique au niveau territorial dans l'élaboration des politiques publiques des collectivités territoriales ;

- Les modalités d'élaboration de ces plans sur une base participative, sachant que les procédures détaillées seront définies par voie réglementaire.

Pour une représentation professionnelle plus équitable et plus inclusive

Dans la perspective de l'organisation des élections professionnelles prévues en mai 2015, le CNDH rappelle que le renforcement de la représentation des femmes au niveau de la catégorie des représentants des salariés à la Chambre des conseillers, demeure tributaire de leur représentation au niveau du collège électoral national de cette catégorie.

Il recommande à cet égard de prévoir des mécanismes d'action affirmative en vue de renforcer la représentation professionnelle des femmes aux niveaux :

- Des délégués des personnels dans les entreprises ;

- Des représentants, du personnel aux commissions du statut et du personnel des entreprises minières ;

- Des représentants des fonctionnaires au sein des commissions administratives paritaires.

Le CNDH recommande enfin d'accorder aux marins le droit délire leurs représentants professionnels, en introduisant des dispositions adéquates dans ce sens dans le Code du commerce maritime ou le cas échéant dans le Code du travail. Le CNDH rappelle à cet égard que les employeurs dans le secteur maritime sont représentés au niveau des chambres professionnelles.